الأمم المتحدة

A/65/694–S/2011/28

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيانين المرفقين من وزارة خارجية جورجيا بشأن التمييز ضد السكان من أصل جورجي وانتهاك حقوقهم في الملكية في أبخازيا المحتلة، والتصديق على الاتفاقات المتعلقة بتعزيز وتوفير حماية متبادلة لاستثمارات رأس المال والمبرمة بين حكومة الاتحاد الروسي والنظامين العميلين لها في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير ألكسندر **لومايا**
الممثل الدائم

280111 280111 11-21718 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جورجيا بشأن التصديق على الاتفاقات المتعلقة بتعزيز وتوفير الحماية المتبادلة لاستثمارات رأس المال والمبرمة بين حكومة والاتحاد الروسي والنظامين العميلين لها في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي

في ٨ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقع الرئيس الروسي، د. مدفيديف، على قوانين فيدرالية للاتحاد الروسي تتعلق بالتصديق على ما يسمى بالاتفاقات المتعلقة بتعزيز وتوفير الحماية المتبادلة لاستثمارات رأس المال والمبرمة بين حكومة الاتحاد الروسي والنظامين العميلين اللذين أنشأهما روسيا على أراضي جورجيا المحتلة.

ولا بد من التأكيد على أن ما يسمى بالاتفاقات قد منحت أثراً رجعياً وبالتالي فإنها ستطبق على الاستثمارات المنفذة فيما يتعلق بتسخينفالي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وأبخازيا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وينص القانون الدولي على أن أي قانون يبرم بين بلد محتل ونظم عميلة يوجدها هذا البلد هو قانون لاغٍ وباطل، علماً بأن ما يسمى بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لا يخضعان للقانون الدولي وأن هذه الأراضي غير معترف بها عالمياً كأجزاء لا تتجزأ من جورجيا.

وبناء على نصوص الاتفاقات آنفة الذكر والمذكرات التفسيرية والاستنتاجات المرفقة بها، تدرك روسيا في حقيقة الأمر أنها أخذت تنفذ منذ فترة التسعينات نشاطاً اقتصادياً غير قانوني في ما يسمى بمناطق النزاع تمثل في إقامة علاقات مع النظامين العميلين على أنهما كيانين مستقلين، متحديةً بذلك التزاماتها الدولية ومتغاضية تماماً عن سيادة جورجيا.

ولهذا، ووفقاً لما ذكره الجانب الجورجي مراراً، فإن ادعاءات المسؤولين الروس الذين اعتادوا على احترام سيادة جورجيا وسلامة أراضيها بأنهم أكرهوا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ على الاعتراف بما يسمى بجمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ليست سوى محاولات تؤدي إلى تضليل المجتمع الدولي والمجتمع الروسي في حد ذاته وتضفي الشرعية على واقعهما الافتراضي الجديد.

وإن ما سبق ذكره يقدم دليلاً آخر على أن الاتحاد الروسي أخذ منذ التسعينات يبذل جهوداً دؤوبة لتدمير الدولة الجورجية والاستيلاء على أجزاء لا تتجزأ منها وضمها، وينفذ سياسة تطهير عرقي لإثنيات متعددة بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ بشن اعتداء عسكري واسع النطاق واحتلال أراضٍ جورجية غير قابلة للتصرف.

تبليسي، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

بيان وزارة خارجية جورجيا بشأن التمييز ضد السكان من أصل جورجي وانتهاك حقوقهم في الملكية الخاصة في أبخازيا المحتلة

نشرت وسائط الإعلام الإلكترونية تقارير عن القرار التمييزي الذي اتخذ في دورة عادية عقدتها المسماة باللجنة ''لضمان الشرعية أثناء البت في مسائل تتعلق بحقوق الملكية لمواطنين روس في أبخازيا''، في سوخومي المحتلة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وبموجب قرار اتخذ من جانب ما يسمى باللجنة التي اشترك في رئاستها كل من السيد ج. إنيك المسمى بـ ''رئيس الإدارة'' والسيد س. غريغوروييف، الملقب بـ ''سفير'' الاتحاد الروسي في أبخازيا، سترفض اللجنة طلبات قدمها مواطنون من أصول جورجية تتعلق بحقوقهم في الملكية. وقد أعلن عن هذا القرار الرسمي مسؤول الاتحاد الروسي، السيد د. فيشرينوف، السكرتير الثاني لدى ما يسمى بـ ''السفارة''.

ويتضح من هذا القرار أن روسيا، التي تتصرف في تحدٍ لقوانينها المحلية وقواعد القانون الدولي ومبادئه، تتبع نهجاً قائماً على التمييز الإثني إزاء مواطنيها. ويبين هذا النهج مرة أخرى أن السياسة التي تتبعها ضد جورجيا والسكان من أصول جورجية تتنافى مع معايير القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان ولا تعد سوى اضطهاداً يقوم على أسس إثنية. وليس مستغرباً، في ظل هذه الظروف، أن تطهير السكان الجورجيين من إثنيات متعددة في الأراضي التي تحتلها روسيا كان يحدث منذ فترة التسعينات وأن الحقائق المتعلقة بالاضطهاد والتمييز ضد مواطني جورجيا والسكان من أصول جورجية قد أفيد بها على الأرض الروسية في حد ذاتها في عام ٢٠٠٦. ومما يدعو للقلق أن روسيا تصر، في ما تبذله من جهود، على ترسيخ سياستها الفاشية في الساحة الدولية.

ويؤيد المجتمع الدولي بالإجماع العودة غير المشروطة والكريمة للمشردين داخلياً من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية إلى ديارهم ويدعم حرمة ممتلكاتهم على الأراضي المحتلة، وقد برهن على ذلك عدد كبير من القرارات والمقررات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلفية، يمكن وصف نشاط ما يسمى باللجنة المعنية بالأراضي الجورجية المحتلة بأنها محاولة من العصابتين الإجراميتين الفاشيتين لتقسيم الممتلكات المنهوبة فيما بينهما.

تبليسي، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١